

الحزب الشيوعي عشية الـ 90 ابعد من القصور والخطأ

سعدالله مزرعاني *

بعد عقود اتسمت بالنسخ والتبعية والممارسات التعسفية (رافقتها، رغم ذلك، نضالات وتضحيات جمة وقمع ومنع...) كان المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي اللبناني عام 1968. لقد شكّل المؤتمر المذكور انتفاضة على تغييب الديمقراطية ومعها الشرعية الحزبية المنبثقة من صفوف الحزب، لا المفروضة من «المركز» الوكيل في دمشق ممثلاً آنذاك بالقيادة البكداشية. الستالينية. كانت المؤتمرات في إجازة مفتوحة استمرت 25 عاماً؛ كان من أهداف المؤتمر النهوض بالحزب عبر: اجراء مراجعة نقدية لتوجهاته وسياساته ومواقفه. اجراء تحليل كلي وشامل للواقع اللبناني وصياغة برنامج لتغييره. اقرار نظام داخلي يحدد قواعد عمل الهيئات مع توسيع هامش الانتخاب بدل التعيين. تصحيح التوجه حيال القضايا القومية (العربية والوحدة وقضية فلسطين...) والربط الجدلي ما بين القومي والاجتماعي على نحو يخرج الحزب من المفهوم الضيق الذي قامت عليه أولويته، وأدت به إلى ارتكاب أخطاء وعزلة وتهميش.

تجسد كل ذلك، تقريباً، في اقرار برنامج مرحلي ينطلق من واقع لبنان وحاجات التغيير فيه: «حكم وطني ديمقراطي» يمهد للاشتراكية. أي تم تجسيد الابدولوجية في برنامج ذي مراحل ومحطات، وليس تكرار أن الشيوعية هي الحل على طريقة «الاسلام هو الحل»!

شكل المؤتمر قفزة هائلة في مسار الحزب وفي تحالفاته وفي تفعيل منظماته وقطاعاته وفي عمله الفكري والاعلامي والشبابي والنقابي والجبهوي.

أعادت الحرب الأهلية هذا المسار، وأضافت مجرياتها ونتائجها مشاكل جديدة: لقد ازداد «التعطيل» والتبعية للخارج. خضع لبنان للوصاية فترة ممتدة لفترة الحرب الأهلية. سريعاً، بعيد ذلك، حصل الزلزال السوفياتي وانهار المعسكر الاشتراكي ومنظوماته في غضون أيام أو أشهر.

شكّل ذلك وسواه أساس أزمة جديدة ذات أبعاد فكرية وسياسية تنظيمية واجتماعية وبنوية.

انطلقت في الحزب آنذاك (91 - 92) ورشة تحليل ونقاش وتفكير وتدبير. قدمت مساهمات ممتازة ومراجعات واستنتاجات جديدة. لكن ذلك لم يكن موضع اجماع.

تبلورت، منذ ذلك، ثلاثة تيارات. تيار اليأس والتخلي، وتيار العاطفة والعصبية، وتيار التجديد، ولو التدريجي، بعد أن تعذر إحداث التغيير المنشود دفعة واحدة.

تعايش منذ المؤتمر الثامن (1999) تيارا التجديد والمحافظة. استطاع تيار التجديد إدخال تغييرات ذات طابع أساسي بغرض بناء الحزب - المؤسسة: استحداث مجلس وطني يرسم السياسات والرقابة بإدارة مستقلة، تعزيز دور المنظمات والقطاعات في نطاق عملها وانتخاب مسؤوليها من قبل اعضائها انفسهم، جعل الانتخاب للمؤتمر من القاعدة مباشرة، تحديد مهل تولى المسؤولية، تعزيز الرقابة المالية على المؤسسات والانفاق ضمن اطر وقواعد. ولقد كان الأهم، في المجال البرنامجي، تطوير شعار «الحكم الوطني الديمقراطي» إلى شعار «البدل الديمقراطي للنظام الطائفي» (وهو ما تنبأه الحراك الشبابي الشهير والواسع في ربيع عام 2011)، وهو بديل متكامل بمرتكزاته الوطنية والسياسية والاقتصادية والتربوية.

وقد جرى تحديد قواه الاجتماعية والسياسية وضرورة إقامة الجبهة الضرورية للنضال من أجله. وحيث إنّ معركة التحرر ذات جوانب متكاملة في حقولها الوطنية والاجتماعية والقومية، فقد بذلت جهود في المجال العربي والداخلي لإقامة أطر تعاون وتنسيق، كما جرى سعي لإستئناف المشاركة في المقاومة ضد العدو وترجم ذلك بخطوات وتضحيات ومحاولات.

أما التيار «المحافظ» فقد كان يعد، عبر تكتل غير شرعي، للانقلاب على كل ذلك. «تمسكن كي يتمكن». نظم حملات مثابرة ضد التجديد والأشاعات ضد رموزه. أقام علاقات داخلية وخارجية سرية لهذا الغرض. وهو، على سبيل المثال، تبني نظرية أن انهيار المنظومة السوفياتية إنما كان بفعل المؤامرة الخارجية وليس أيضاً بسبب الخلل الداخلي.

ما أن نفذ الانقلاب (سماه كذلك أحد الرفاق الذين شاركوا فيه سابقاً) بعد المؤتمر التاسع أواخر عام 2003، حتى بدأت عملية متكاملة للارتداد على كل ما تقدم. جرى إلغاء المجلس الوطني، ودور الهيئات ولجان الرقابة، والخطط والبرامج السياسية، والتحالفات والصيغ الجبهوية.

واستعاض عن كل ذلك بخطابات الأمين العام وبمفردات وشعارات وممارسات لا تنطلق إلا من العصبية، ولا تستهدف إلا تعزيز موقع التكتل المهيمن في مؤسسات ومنظمات الحزب.

ولقد تفاقم هذا النهج بتداعيات «منطقية»: تعطلت آليات عمل الحزب. تقديم الولاء على الكفاءة والكفاحية. حماية، بل وتشجيع، الارتكابات والتفلسف والانتهازية. بروز ممارسات وقحة في مجال الاخلاق وسوء الاتمان وحماية ذلك من قبل القيادة. ممارسة ارهاب معنوي عبر الاتهامات والافتراءات وقرارات الفصل والتهديد بها بعد تعطل هيئات الرقابة.

أكثر من عانى من ذلك المنظمات الجماهيرية والنقابية، والشبابية خصوصاً. فهذه قد تشتتت وتشرذمت، أو ضمرت إلى هياكل خاوية وشكلية.

«توجت» الكتلة المهيمنة على القيادة «إنجازاتها» بالتتمدد لنفسها وتجاهل بنود النظام الداخلي للحزب في احترام المواعيد والموجبات وتعطيل «الهيئة الدستورية»، وهي المرجعية القضائية الشرعية الوحيدة في الحزب.

لقد خرج الحزب، بسبب كل ذلك من الحياة السياسية. ويغادر صفوفه، قرفاً أو يأساً المئات سنوياً. وتسود حياته الداخلية اشكال من التعطيل والانكفاء والترهل وعدم المبالاة والصراخ والتوتر، ولا تجتمع اللجنة المركزية بنصاب شرعي (!) إلا من أجل اتخاذ قرارات الفصل.

لا يذكر الحزب، الآن، إلا ارتباطاً بأزمته وتوتراته. وهو غائب إلى حد الشلل عن مهمته الوطنية في بناء بديل انقادي بعد عجز وتراجع طرفي الصراع التقليديين من ممثلي البورجوازية الكبرى التابعة.

أزمة الحزب وكل حزب مشابه، هي في المرواحة في القديم وشعاراته التي لم يكن بعضها مناسباً للبنان حتى في مراحل التأسيس!

لا خروج من الأزمة إلا من خلال «نفضة» وانتفاضة، يفضيان إلى إعادة تأسيس، تطلق مشروعاً ثورياً قادراً على تقديم بديل انقادي للبنان: بديل يواصل ريادات وإنجازات الشيوعيين والتقدميين اللبنانيين ويدفع بها مجدداً نحو العمل والأمل!

* كاتب وسياسي لبناني

اسعد ابو خليك *

تري على «فايسبوك» سوريين (ومن الفريقين المتعارضين) وعرب يضعون صورة ستيف جوبز كصورتهم الأساسية. وفاة جوبز أطلقت حملة من الرهوه به وباصله السوري (البيولوجي). الوطنية السورية الشوفينية - على طريقة وطنية جريدة «النهار» المحترضة - انتشت بخر أصول ستيف جوبز العربية. لكن هذا الرهوه ليس له ما يبزره. ولد جوبز لأب سوري اسمه عبد الفتاح الجندلي، ودرس في الجامعة الأميركية في بيروت (حيث انضم إلى نادي «العروة الوثقى» بعد تخرج جورج حبش مباشرة). أتى إلى أميركا لإكمال دراسته في العلوم السياسية بجامعة وسكنسون، لكنه لأسباب مجهولة لم يستمر في العمل الأكاديمي، وانصرف إلى إدارة المطاعم. إلا أن الجندلي تخلى عن ابن (ستيف) وابنة له. السيد الجندلي ليس مثلاً أعلى في الأبوّة. ترعرع ستيف في كنف عائلة أميركية تبنته، ولم يعلم عن أبيه شيئاً، ولا عن أمه الأميركية (التي تخلى عنها الجندلي بعدما حاربت عائلتها كي تبقى معه) إلا بعد سنوات طويلة عندما عرف هوية أبيه وأمّه البيولوجية. لم يعن الأصل العربي لـ «ستيف جوبز» شيئاً له، على ما روى ولتر أيزكسون في سيرته الرسمية عن الرجل (والكتاب ترجم طبعاً للعربية). وحتى بعدما توصل إلى معرفة هوية والده، رفض ستيف أن يلتقي به، ولم يجب عن كل رسائله الإلكترونية. لم يمثل الجندلي مثال الأب الصالح لولديه. فعلى أي أساس يزهو البعض بأصول ستيف جوبز العربية وهي لم تعن له شيئاً؟

لكن هذه عادة لبنانية مقبنة أدرجتها تقليداً جريدة «النهار» حيث زهت لعقود (ولا تزال في سنواتها المحترضة) بكل لبناني يرد اسمه في الإعلام الغربي (وأحياناً لا يكون لبنانياً، كما زهت محطة «القوات اللبنانية» المنشقة، «إل بي سي» بإيليا قازان، ظناً منها أن الرجل من عائلة قازان البيروتية. حتى النصابون والمحتالون والمشعوذون اللبنانيون في العالم، ينالون تقديراً وثناءً في إعلام القومية اللبنانية. لكن لنرجع إلى جوبز.

إن عصر التكنولوجيا والكمبيوتر رفع مرتبة الأثرياء إلى أنصاف الآلهة لأن المال هو الدين الجديد في العصر ما بعد الحديث. هناك جبل من الشباب اليوم نشأ على تعظيم أثرياء عالم الإنترنت، وخصوصاً ستيف جوبز وبيل غيتس. لكن ماذا يعرف القراء عن الرجلين، وعن غيرهما من أصحاب المليارات في عالم الكمبيوتر؟ هناك كتاب اسمه «قراصنة وادي

السليكون» ويحكى قصة صعود بيل غيتس وستيف جوبز. الرجلان، خلافاً للشائع، ليسا مخترعين. إذا كان للرجلين عبقرية، فهي تكمن في مجال الأعمال والعلاقات العامة وقراءة نزعات السوق والتصميم التجاري الفني (في حالة جوبز فقط). شركة «آبل» التي أسسها ستيف جوبز سرقت طريقة حديثة لاستعمال الكمبيوتر بالفأرة الموجهة من شركة «زيروكس» التي احتفظت بالتقنية من دون أن تعرف كيفية استعمالها وتسويقها لأن الشركة كانت محدودة جداً في مجال أعمالها وإنتاجها.

وقصة صعود جوبز قصة الرأسمالية الحديثة التي لم تتحول إلى رأسمالية أكثر إنسانية عبر السنوات. على العكس، فقد ازدادت الفروقات الاجتماعية بين الطبقات، وتقلصت الطبقة الوسطى، فيما ارتفع عدد أصحاب المليارات الذين يسيطرون على نسبة أكثر من الثروة الوطنية. والاقتصاد الأميركي الفظ والظالم (والذي جلبه رفيق الحريري وفؤاد السنيورة إلى لبنان) يعتمد على تقليص نسب الضرائب على أصحاب الثروات، على حساب النفقات الاجتماعية للحكومة، وهي أكثر بخلاً من معظم الدول الأوروبية، حتى الصغيرة منها (وهذا ينطبق أيضاً على المساعدات الخارجية، حيث تمنح أميركا أقل نسبة من دخلها القومي لمساعدة الغير، مقارنة بكندا والدول الأوروبية). الاقتصاد الأميركي مبني على خدمة أصحاب المليارات الذين يسيطرون من خلال تبرعاتهم في نظام انتخابي يعطي سلطة ونفوذاً وقرباً من المنتخب للممولين. والديموقراطيات المتطورة في بعض دول أوروبا لا تسمح بالأفضلية التي يعطيها النظام الانتخابي الأميركي للأثرياء، فهي تعمل بنظام التمويل العام لا الخاص للحملات الإعلانية الانتخابية، حيث يتساوى الثري مع الأقل ثراءً (لا مكان، طبعاً، للفقر في الديمقراطية الغربية).

ستيف، جوبز ورأسمالية ع



فليقلع علاء الأسواني - داعي ديكتاتورية السيسى - عن إطلاق الشعار القارغ عن أن «الديموقراطية هي الحل»، والذي لا يزيد في الحكمة عن شعار «الإسلام هو الحل» لأن الديمقراطية ولا الدين يحلان معظم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تنوء تحتها معظم المجتمعات الإنسانية. لو طبقنا تعريف السياسي الإغريقي «بيريكليس» في خطبة الرثاء الشهيرة المدرجة في «تاريخ الحروب البيلوبونيسية» لثوكيديس، لما اعتبر النظام الأميركي ديموقراطياً، ولم تكن الديمقراطية أبداً من نوايا الأباء المؤسسين. إن قصص ثراء أصحاب شركات التكنولوجيا الحديثة تبهر الكثير من الشباب العربي وتسوق للنظام الاقتصادي الأميركي الذي لا يسمح بالترويج إلا للاستثناءات في حالات الثراء الفاحش الحديث، لا للحالات السائدة من الفقر ومن النضال اليومي في دخل محدود. النظام الاقتصادي الأميركي من أكثر النظم الاقتصادية الحديثة جوراً، وهو يعتمد على أقل نسبة من الإنفاق العام في البرامج الاقتصادية - الاجتماعية التي تفيد المجموع. إن الأنظمة الاقتصادية الأوروبية المتقدمة على النموذج الأميركي (مثل فرنسا أو أسوج مثلاً) تنتج عدداً أقل بكثير من أصحاب المليارات، لكنها تتمتع بمستوى من العدالة الاجتماعية لم يتوافر يوماً هنا. إن نجاح الجشع الأميركي يكمن في زرع فكرة خطيرة في أذهان الشعب الأميركي: الحرية هي في حقيقتها حرية تراكم الثروات، وعندما تقرر هذه الفكرة بفكرة «الحلم الأميركي» يخيل للمواطن (والمواطنة) أن العمل الدؤوب لا بد أن يؤدي إلى «النجاح الاقتصادي» - أو ما يسمى هنا «قصص النجاح» المحض. ويجهد الملايين هنا لسنوات وعقود من دون تحقيق الحلم، لكن الثقافة السائدة، وخصوصاً في الفن السينمائي، لا تهتف إلا للحالات الاستثنائية، عن رجل كافح